مشاريع فرنسا لاحتلال الجزائر:

ازداد اهتمام فرنسا بالجزائر عندما منحها السلطان العثماني سليم الأول، في إطار الامتيازات الأوروبية حق اصطياد المرجان ، وإنشاء مراكز تجارية كحصن الباستيون بالقالة، وسعت فرنسا إلى عقد عدة اتفاقيات مع الجزائر للحفاظ على امتيازاتها، وكانت من وقت لآخر تشل حملات على السواحل الجزائرية لإرغام الأيالة للخضوع لأوامرها، لكنها لم تستطع تحقيق أهدافها بسبب قوة الجزائر آنذاك.

لكن مع أواخر القرن الثامن عشر بدأت الأوضاع تأخذ منحى آخر مرّد ذلك ضعف أيّالة الجزائرية بضعف أسطولها و المضايقات المستمرة من قبل الدول الأوروبية، وبدأت تبرز جليا المحاولات الفرنسية للسيطرة على الجزائر، وفي هذا الصدد وضعت فرنسا عدة مشاريع لاحتلال الجزائر نذكر منها:

مشروع ديكارسي DEKERCY الذي وضعه عام 1791، لكنه برز في وقت كانت فرنسا تشكو فيه حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة وأنها لا تزال حديثة العهد بالثورة ، فلم تتمكن من تنفيذه، زد على ذلك عمّت المجاعة فرنسا وقلّت موارد العيش، ولم تجد فرنسا يد العون إلاّ في الجزائر التي سارعت لإرسال مساعدات مادية وقروض مالية هامة لفرنسا مكنتها من الخروج من الأزمة التي كانت تعاني منها. لكن عادت وساءت العلاقات بين الدولتين وذلك بسبب حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798، حيث ردت الجزائر على ذلك بحبس القنصل الفرنسي آنذاك جونبون سانت أندري، وبإلقاء القبض كذلك على معظم التجار الفرنسيين وبتحطيم حصن الباستيون. لكن كما سبق وأن ذكرنا عادت العلاقات بين البلدين بإمضاء معاهدة الصداقة عام 1801 التي نصت على إعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية بينهما.

وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف مخططات فرنسا لاحتلال الجزائر، ولما لا كل شمال إفريقيا خصوصا وأن بريطانيا كانت قد وضعت يدها على مضيق جبل طارق، ولتحقيق ذلك طلب نابليون من كل المواطنين الفرنسيين الذين خدموا في الجزائر وعاشوا فيها تزويده بمعلومات حول الجزائر لمعرفة مواطن القوى والضعف فيها، وبالموازاة مع ذلك أعد حملات استكشافية تجسسية للتعرف على أحوال البلاد اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا وسياسيا، وقد وضعت هذه البعثات خرائط جغرافية للجزائر، وجمعت معلومات قيمة.

ومن المشاريع التي قدمت لنابليون بونابرت مشروع القنصل الفرنسي السابق بالجزائر جون بون سانت أندري Jeanbon St André، في عام 1899، بإعداد مشروع احتلالي للجزائر وقد أوضح سانت أندري أنّه في حالة ما إذا تمّ قبول مشروعه، فإنّه بإمكان فرنسا احتلال الجزائر في غضون ثمانية أيّام.

كما أعدّ احد الموظفين السامين في القنصلية الفرنسية بالجزائر، وهو تيدينا THEDENAT مشروعا للاحتلال الجزائر عام 1802، اقترح صاحبه دخول الجزائر من ناحية تنس، ثم التوغل عبر سهول ومرتفعات مليانة على مدينة الجزائر.

لكن هذه المشاريع لم تطبق على الأقل في تلك الفترة نظرا لما شهدته فرنسا في تلك الفترة، حيث كانت تفتقر للهدوء والاستقرار فلم يمر وقت طويل على الثورة الفرنسية 1879 ضف إلى ذلك النزاعات التي وقع فيها نابليون مع الدول الأوروبية الرافضة لسقوط الحكم الملكي في فرنسا، وسياسة نابليون التوسعية. كما أنّ مشاكل الهند وبعض مشاكل مستعمراته في المحيط الهادي، حالت دون التفكير الجدي في تنفيذ هذه المشاريع.

إن التفكير الجدي لاحتلال فرنسا للجزائر برز في الفترة ما بين 1802-1805، حيث ألغيت الامتيازات الفرنسية في الجزائر، ومنحت لبريطانيا، فسعى نابليون جاهدا لاحتلال الجزائر كرد فعل على هذه الإهانة، وتجلى ذلك في إمضائه لمعاهدة الهدنة مع روسيا (معاهدة تلسيت Tilissit) عام 1807، فقد طلب نابليون بونابرت من وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية السيد دوكري Decres، إعداد خطة عسكرية دقيقة لاحتلال الجزائر، هذا الأخير لم يكتفي بالتقارير السابقة الذكر بل أرسل أحد ضباطه العسكريين، وهو بوتان Boutin، وطلب منه تحقيقا ميدانيا والخروج بخطة جديدة يمكن بواسطتها غزو الجزائر وبأقل التكاليف.

ظل بوتان في الجزائر طيلة 68 يوما، أي من 9 ماي إلى 17 جويلية من عام 1808 وخلال هذه المدة تفقد الجزائر شرقا غربا، وخبر طبائع سكانها وعلاقاتهم مع السلطة العثمانية وجمع معلومات لا بأس بها حول السلطة العثمانية، كما قام بوضع خرائط ورسومات دقيقة لكل تحصينات المدينة ومواقعها الحصينة، واقترح ميناء سيدي فرج كمنطقة إنزال للجيش الفرنسي. ومع ذلك لم يتمكن نابليون من تحقيقه على أرض الواقع لاستمرار الأوضاع الداخلية في فرنسا والأوروبية على حالها. لكن في الفترة ما بين 1817-1818 عادت العلاقات بين الجزائر وفرنسا بعد حملة إكسماوث الإنجليزية على السواحل الجزائرية عام 1816، لكنها سرعان ما تدهورت بسبب قضية الديون التي أثارها الداي حسين طيلة فترة حكمه والتي انتهت بحادثة المروحة الشهيرة يوم 27 أفريل من عام1827.

إضافة إلى مشروع آخر كان هذه المرة من مصر، حيث جرت مفاوضات بين فرنسا ومندوبها القنصل دروفتي Drovetti، ومحمد علي حاكم مصر عام 1826 لكن الحكومة الفرنسية لم تستمع لاقتراح دروفيتي، هذا الأخير الذي عاد وطرح المشروع عام 1829، يقضي بأن يشّن محمد علي حملة على الجزائر بمصاريف فرنسية، يعترف فيها محمد علي بسيطرة فرنسا على تونس وطرابلس الغرب والجزائر مقابل ثمن زهيد وهو: أربعة سفن حربية ذات 80 مدفعا و20 مليون فرنك، لكن الأستانة لم تقبل يوما بمخطط محمد علي والدولة الفرنسية لأن ذلك يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي، وأنّ كل ما يمكنها القيام به هو إرسال مبعوث إلى الجزائر لتسوية الخلاف بين فرنسا والجزائر. ضف إلى ذلك هذا المشروع لم يكن لينجح منذ البداية نظرا للرفض الأوروبي له وعلى رأسه بريطانيا التي هددت محمد علي بتنحيته من الحكم في حالة قدومه على تنفيذ خطة فرنسا، وتدمير أسطوله البحري بمجرد مغادرته ميناء الإسكندرية.

في 30 جانفي 1830، قرر مجلس الوزراء الفرنسي القيام بحملة عسكرية لاحتلال الجزائر، وفي 7 فيفري 1830 وافق الملك الفرنسي شارل العاشر على مشروع احتلال الجزائر عسكريا. وكانت أولى المحاولات لاحتلال الجزائر حصار عام 1827.

الحصار البحري الفرنسي للجزائر 1827:

قررت الحكومة الفرنسية بتاريخ 15 جوان 1827 ضرب حصار بحري على الأيّالة الجزائرية هذا الحصار يعدّ ذروة المشاريع الاستعمارية الفرنسية للسيطرة على الجزائر.

كانت الحكومة الفرنسية قد أرسلت إلى الجزائر الضابط كولي Collet يرأس أسطول بحري ضخم والذي وصل في نفس التاريخ المذكور أعلاه، كلف هذا الضابط بحمل إنذار إلى الداي حسين يطلب منه بأن يرسل أعضاء رسميين من الديوان يقدمون اعتذار للقنصل دوفال على الإهانة التي تلقاها من طرف الداي، ثم بعد ذلك يرفع العلم الفرنسي على حصون الجزائر وكذا قصر الداي، وتطلق مائة طلقة مدفعية تحية للعلم الفرنسي، لكن الداي أعلن رفضه المباشر لهذه الشروط واستنكرها حتى أنّه قال: «بقى عليهم مطالبتي بتسليم زوجتي كجارية في بلاط ملكهم».

وعلى كل لم يكن الوفد الفرنسي ينتظر قبول أو رفض الشروط، لأنّه بتاريخ 16 جوان بدأت البواخر الفرنسية تقصف المدينة، وهذا سعيا لتضييق الخناق عليه، خاصة وأنّ سكان الجزائر كانوا

يشتكون من حكم السلطة التركية آنذاك، وكانوا قد سئموا من سلسلة الحملات الأوروبية البحرية على سواحلهم، وبالتالي الفرصة كانت مواتية للحكومة الفرنسية لتنفيذ مخططاتها.

كما أنّ هذا الحصار لم يقتصر على مدينة الجزائر فقط، بل عم كافة المدن شرقا وغربا والغريب في الأمر هو عدم دخول الأسطول الجزائري في مواجهة حقيقية مع الأسطول الفرنسي في عرض البحر، وقد يعود ذلك لأمرين أساسيين وهما: أولا؛ الأسطول الجزائري كان قد خسر قوته وعدده وهذا ليس بالأمر الجديد، بل يعود ذلك إلى أواخر القرن 17، بتراجع عمليات القرصنة. ثانيا؛ الداي حسين لم يكن ليظن أنّ الحكومة الفرنسية تعتزم حقا احتلال الجزائر، ومرّد ذلك هو سلسلة الحملات البحرية الأوروبية كحملة إكسماوت الشهيرة سنة 1816، والحملة الإنجليزية الأخرى عام 1824...إلخ التي كانت ضد الجزائر ولم تعدو عن كونها مناوشات بحرية فقط، كما أنّ فرنسا اعتادت أن تكون صديقة للجزائر حينا وعدوة لها حينا آخر، وبالتالي هي لا تميل إلى جانب العدواة كلية وهذا ما أوقع الداي حسين في الخطأ.

أمّا بالنسبة لهدف فرنسا من هذا الحصار فتمثل في الدرجة الأولى في تأليب سكان الجزائر ضد الحكم التركي، فبمحاصرة السواحل تغلق أبواب التجارة من ناحية البحر، وتقف بذلك المعاملات الاقتصادية ويعم الفقر والعوز بين أوساط السكان، ويسهل بذلك تليين عقولهم للتمرد على السلطة التركية وإعلان الثورة ضدها وبالتالي يسهل على فرنسا احتلال الجزائر نظرا للأوضاع السياسية و الاقتصادية غير المستقرة.لكن الظروف الدولية واتساع الأقاليم الاستعمارية الفرنسية وتشتتت قواتها في جنوب أمريكا وأوروبا حال دون تنفيذ مخططاتها لاحتلال الجزائر ومناطق في شمال إفريقيا، ضف إلى ذلك لم يكن لينجح الحصار الفرنسي على الجزائر عام 1827 بالاعتماد فقط على قطع حركة التجارة البحرية، نظرا لما تتميز به الجزائر من موقع جغرافي جعلها همزة وصل بين التجارة الشمالية والجنوبية، فطيلة الحصار اعتمدت الجزائر في التموين على القوافل التجارية الصحراوية القادمة من الجنوب، ولو أصرت فرنسا على إبقاء الحصار، فإنّها ستنفق أموال طائلة تؤدي إلى إفلاس خزينتها، كما أنّ الجزائر كانت مستعدة لمقاومة الحصار عشر سنوات. وهذا ما جعل رئيس الحكومة الفرنسية مارتينياك Martignac يصدر إلى قائد الحملة لابروتونيير La Brotonière، في 23 جويلية من عام 1829، تعليمات جديدة للتفاوض مع الداي حسين جاء فيها:

- إطلاق سراح الأسرى المسيحيين.

– إرسال مبعوث إلى باريس ليقدم الاعتذار ويشرح ظروف حصول هذا الموقف من طرف الداي حسين.

– إعلان الهدنة بمجرد إرسال المبعوث الجزائري إلى فرنسا، وإبرام معاهدة سلم بين الطرفين.

بتاريخ 3 أوت 1829 قدم قائد الحملة لابروتنيير شروط فرنسا إلى الداي حسين، هذا الأخير الذي رفضها جملة وتفصيلا، وأكد استطاعة الجزائر الدفاع عن نفسها، وأمر القائد الفرنسي بالمغادرة، لكن هذا الأخير حاول اختبار مدى كفاءة وقدرة المدفعية الجزائرية، فاقترب كثيرا من ميناء الجزائر على متن سفينته لابروفانس، وهذا ما أعدّه الجزائريون استفزازا لهم فوّجهوا مدفعيتهم صوب السفينة فأصابوها، فكانت حادثة 3 أوت 1829 سببا مباشرا على إصرار فرنسا لاحتلال الجزائر.

الحملة الفرنسية على الجزائر الأسباب والنتائج:

كانت الجزائر طيلة ثلاثة قرون (16-18م) سيدة البحر الأبيض المتوسط، تتمتع باستقلالية وبسلطة قوية اعترفت بها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وسارعت تلك الدول للتقرب من الأيّالة الجزائرية وعينت قناصل لها في الجزائر، سعيا لتوطيد العلاقات ومنحها مساحة أكثر للنشاط التجاري في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن بين أوائل الدول التي حضيت بمعاهدات صداقة مع الجزائر؛ الدولة الفرنسية التي كانت لها صلات مع الأيّالة الجزائرية تعود إلى القرن السادس عشر، حين أمضى السلطان العثماني سليمان القانوني معاهدة مع الملك الفرنسي فرانسوا الأول عام 1543؛ التزم وفقها حاكم الجزائر آنذاك خير الدين بربروس بمساعدة فرنسا ضد شارل الخامس ملك أسبانيا والذي كان بدوره عدوا للأيّالة الجزائرية. تبع هذه المعاهدة اتفاقيات أخرى، كان أهمها تعيين أول قنصل في الجزائر عام 1564، وهي ميزة اختصت بها فرنسا دون غيرها من الدول طيلة القرن السادس عشر.

وخلال القرن الثامن عشر عرفت فرنسا تغيرا سياسيا بفعل الثورة الفرنسية عام 1789 الأمر الذي خلق صراعا بينها وبين الدول الأوروبية الرافضة لسقوط الحكم الملكي، وخلال تلك الفترة لم تجد المساعدة سوى من الجزائر التي اعترفت ببنود الثورة الفرنسية وزكتها حيث جاء في جريدة المعَلِّمْ الفرنسية Le Moniteur، في جوان 1793: «في الوقت الذي اجتمعت فيه القوى الأوروبية وتكتلت ضد فرنسا

الحرة؛ قوة إفريقية (هي الجزائر)كانت أكثر وفاء وإخلاصا اعترفت بالجمهورية الفرنسية وأكدت صداقتها.»

كيف نفسّر إذن ذاك التغير الحدث على العلاقات الجزائرية الفرنسية والذي بدأ يتضح جليا في الفترة ما بين 1827-1830، وهل يمكن اعتبار حادثة المروحة سببا حقيقيا في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830؟

في الواقع؛ سادت طيلة سنوات طويلة، وتخمرت في عقول التلاميذ الفكرة القائلة أن سبب احتلال فرنسا للجزائر هي ضربة المروحة التي تلقاها القنصل دوفال من الداي حسين، والتي تسببت في بقاء الجزائر حوالي 132 سنة تعاني من الاستعمار الفرنسي.

لكن يكفي أن نعود إلى الفترة التي سبقت الحملة الفرنسية، ونتصفح فحواها، فنجد أنّ ضربة المروحة بعيدة كل البعد عن حقيقة احتلال الجزائر، ففرنسا ـ كما سبق وأن أشرنا ـ وضعت مخططاتها لاحتلال الجزائر سنوات طويلة قبل 1827. وتلك المشاريع والمخططات كانت تحركها دوافع بارزة وأخرى خفية، جعلت فرنسا تسعى للسيطرة يعلى الجزائر، وهي تنوعت بين الدوافع السياسية والاقتصادية والدينية.

الدافع الإقتصادي:

في إطار الاستعدادات الفرنسية لإعداد حملة عسكرية ضد الجزائر.كتب وزير الحربية الفرنسي كليرمون دو تونير Clermont De Tonnerre، عام 1827 ما يلي:« يوجد على طول السواحل (الجزائرية) كثير من المراسي الجيدة والتي بحيازتها نحقق المنفعة العامة. إنّ جزءً كبيرا من تلك المساحة يتألف من سهول خصبة بشكل عجيب. كما يوجد في الجبال غابات الصنوبر والبلوط المهمة للصناعات البحرية (صناعة السفن)، كما نستطيع استغلال مناجم الحديد والرصاص اللذان يحققان ربحا كبيرا، ومن المنتجات ذات النوعية الممتازة. كما يوجد جبال من ملح المنجم، والملح والبارود الأبيض ينتشران في معظم المناطق وبغزارة. أما شواطئ البحر فغني كذلك بالملح وبنسب كبيرة...» ويضيف قائلا: «... أمّا عن الأموال المتراكمة في قصر الداي فقدرت بحوالي 150 مليون.»

ولقد عدّ مارسيل إميرت خزينة الجزائر كدافع هام للحملة الفرنسية، وما يؤكد ذلك أنّ فرنسا سارعت بعد إمضاء معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830، إلى مصادرة بيت مال المسلمين،

وأعدت لجنة لتقييم أموال الخزينة، وكمحاولة منها لعدم جلب انتباه الدول الأوروبية قالت أنّ أموال الخزينة لا تتعدى 70 مليون فرنك. فما هو تفسير التغيير الذي حدث في أرقام التقارير الفرنسية ما بين 1827- 1830م ، أي من 150 مليون فرنك إلى 70 مليون؟

الواقع أنّ السلطة الفرنسية حاولت إخفاء حقيقة سعيها لأخذ أموال الجزائريين، لذلك لم تكشف عن المبلغ الحقيقي، واكتفت دائما بالقول أنّها جاءت لتخليص الجزائريين من الحكم التركي المستبد؛ وهي هنا تقع في تناقض، فمادامت تسعى للقضاء على الحكم التركي، فهذا يخوِّلْ لها مصادرة أملاكه.

إنّ أموال الخزينة الجزائرية تعدت ما قيمته 500 مليون فرنك، وربما أزيد بكثير، نظرا لعدم جرد أموال كثيرة وتسجيلها، وهذا ما جاء على لسان آخر خزناجي في ظل الحكم التركي في حوار له مع القنصل الإنجليزي في الجزائر سانت جون Saint- John عام 1830 .

الدافع السياسي:

شهد عام 1830 ثورات عدّة بأوروبا، وكان وقعها أكثر حدّة على فرنسا التي عانت من أزمة سياسية بسبب الصراع الحاد الذي نشب بين السلطة الحاكمة والليبراليين، الذين سببوا مشاكل لشارل العاشر، وكادوا أن يطيحوا به، فسارع الملك إلى حل مجلس النواب الذي كان يسيطر عليه الليبراليون، وأمر بتنظيم انتخابات جديدة. ومخافة وقوع أزمة سياسية حادة، أو انقلاب ضده، اتخذ شارل العاشر من الحملة العسكرية ضد الجزائر وسيلة لحل المشاكل الداخلية، واعتبر الجزائر عُشًا للقرصنة، وهذا سعيا منه لكسب موافقة القوى الأوروبية، ومحاولة لاستعادة مجد أسرة البربون الذي فقد بهزيمة واترلو عام 1815. ضف إلى ذلك، فقد تضاعف عدد الجيش الفرنسي بشكل ملحوظ، وكان ذلك سيشكل خطرا على نظام الحكم؛ خاصة وأنّ الجيش لم يدخل معارك منذ 1815، فقرر شارل العاشر إرساله إلى الجزائر وإبعاد الخطر عنه.

أمّا خارجيا، سعت فرنسا أن تكون دائما في خط موازي للنشاط البريطاني، الذي بسط قوته في حوض البحر الأبيض المتوسط بوضع يده على مضيق جبل طارق سنة 1805، بعد المعركة التي انتصر فيها على الأسطول الفرنسي والمعروفة بمعركة الطرف الأغر. هذا النصر من قبل الإنجليز كان يتعارض والمصالح الفرنسية في المنطقة، فقررت فرنسا الدخول في منافسة جديدة مع بريطانيا في حوض البحر

الأبيض المتوسط، والجزائر كانت موقعا استراتيجيا يتوسط شمال إفريقيا وقريب من مضيق جبل طارق، وبذلك تتمكن فرنسا من مراقبة النشاط البريطاني بكل سهولة.

الدافع الديني:

حلت فرنسا في المرتبة الثانية مباشرة بعد الفاتيكان وعدّت نفسها حامية المسيحية، ورائدة المذهب الكاثوليكي، وباسم المسيحية تدخلت عدّة مرات في إفريقيا السوداء وشمال إفريقيا، ومن ثم اعتبرت أن تنظيم حملة عسكرية والانتصار فيها ضد دولة إسلامية كالجزائر هو انتصار للمسيحية، وما يؤكد ذلك قول قائد الحملة الفرنسية على الجزائر الكونت دي بورمون Comte De Bourmont: « إنكم أعدتم معنا فتح باب للمسيحية في إفريقيا، ولنأمل أن تينع قريبا الحضارة الذي انطفأت في هذه الربوع»

حيثيات الحملة الفرنسية على الجزائر:

انطلقت الحملة الفرنسية من ميناء طولون بتاريخ 25 ماي 1830، وقد بلغ عدد السفن الفرنسية 675 سفينة منها 103 حربية وبلغ عدد الجند 40000 وتم الإنزال كما كان متوقعا وبناء على ما جاء في تقرير بوتان في ميناء سيدي فرج غرب العاصمة يوم 15 جوان.

وبعد 50 دقيقة بعد الإنزال قصفت المدفعية الجزائرية القوات الفرنسية، يضاف إليها طلقات نارية، أودت بحياة حوالي خمسون جنديا فرنسيا، وثلاثة أضعاف هذا العدد من الجرحى، كما أنّ القوات الفرنسية أسقطت عددا من الجزائريين الذين سارعوا لحمل موتاهم ودفنهم، فلم يتم بذلك معرفة عدد قتلاهم. على كل حال تمكنت القوات الفرنسية من الوصول إلى اليابسة حيث أقامت معسكرا وقاعدة خلفية للهجوم كلف بحمايته القائدين برتيزين ولوفاردو.

وظلت القوات الفرنسية طيلة أربعة أيّام تدرس كيفية التوغل نحو الداخل، وبالفعل بدأت المواجهات بين القوات الجزائرية التي بلغ عددها حوالي 30000 حسب دي بورمون 13000 منهم جاؤوا رفقة الحاج أحمد باي قسنطينة، 6000 أرسلهم باي وهران، والقوات الفرنسية في معركة سطاولي الشهيرة بتاريخ 19 جوان 1830 ومعركة سيدي خلف مابين 26 و27 و28 جوان، وعلى الرغم من شجاعة القوات الجزائرية، غير أنّ القوات الفرنسية تمكنت من اختراقها، وهذا بفضل الأسلحة المتطورة والتكتيك الحربي المتقن على عكس الجزائريين الذين لم يأخذوا بمبدأ الشورى، حيث رفض صهر الداي قائد الجيش الجزائري أي مشورة من مرافقيه وعلى رأسهم أحمد باي الذي اقترح عليه القيام بعملية التفاف وضرب العدو من

الخلف، أي في معسكره بسيدي فرج، لكن إبراهيم آغا لم يأخذ بالنصيحة. كما لا ننسى أن الجيش الفرنسي اعتاد دخول معارك كبيرة مع نابليون بونابرت على غرار معركة واترلو الشهيرة عام 1815 وبالتالي المواجهة مع الجزائريين لم تكن بالأمر الصعب.

وأمام زحف الفرنسيين المنظم، تقهقر المقاتلون الجزائريون وتراجعوا نحو قلعة السلطان وتحصنوا وراء أسوارها، ولكن احتواء القلعة للذخيرة الحربية من بارود ومدافع وبنادق، جعلها خطر على من كان بها، وذلك عندما صوب الفرنسيون مدافعهم نحوها، فحدث انفجار مهول أودي بحياة الكثيرين. وباستيلاء الفرنسيين على قلعة السلطان ضمنوا استيلائهم على مدينة الجزائر، ولم يبق أمام الداي حسين سوى الاستسلام، حيث أرسل وفدا من أعيان الجزائر للتفاوض مع القائد الفرنسي دي بورمون، ووضع هذا الأخير شروطه وتم إمضاء معاهدة الاستسلام بتاريخ 5 جويلية 1830 والتي نصت على ما يلي:

1- حصن القصبة وكل الحصون الجزائرية، يضاف إليها ميناء المدينة تنتقل ملكيتهم للقوات الفرنسية، بعد عشر ساعات من إمضاء المعاهدة.

2- يتعهد الكونت دي بورمون للداي حسين بتأمين حريته وبالمحافظة على كل ممتلكاته وبحرية مغادرة البلاد.

3- سيكون الداي حرا وعائلته في التصرف بأمواله واختيار المكان الذي يذهب إليه ومادام في الجزائر يلتزم قائد القوات الفرنسية شخصيا بحمايته، وبتخصيص فرقة لحراسته هو وأسرته.

4- يلتزم قائد الحملة بنفس المعاملة مع الميليشيات الجزائرية (الإنكشارية)، من حيث الحماية والمحافظة على ممتلكاتهم.

5- التزام الطرف الفرنسي باحترام الديانة الإسلامية وشعائرها، وبحرية السكان بمختلف طبقاتهم، والاعتراف ممتلكاتهم، واحترام تجارتهم وصناعاتهم، وباحترام حرماتهم، ويتعهد الكونت دي بورمون بشرفه حول هذا الأمر.

إنّ أي تغيير قد يحصل على هذا الاتفاق، فسيكون في مدة لا تتجاوز عشر ساعات من إمضائه.